# خارطة طريق مقترحة

# لتنمية المحافظات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية

# ودور القطاع الخاص والقطاع غير الربحي

بقلم
أديب بن محمد المحيذيف
0505227461

محرم – 1447
يوليـو – 2025

# تـقـديـــــم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الكريم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وبعد:
فقد اطلعت على ما دونه الأستاذ أديب بن محمد المحيذيف في مقاله عن (التنمية الحضرية للمحافظات المتوسطة والصغيرة ودور القطاع الخاص وغير الربحي)، وأجد أن الكاتب أجاد في وصف القضية وما احتواه المقال من شرح مفصل حول التنمية الحضرية في المحافظات وأبعادها الرئيسة وأدواتها ومؤشراتها التنموية.
وأرى أن هذه المقالة المختصرة مفيدة ومرشدة لأصحاب القرار والجهات ذات العلاقة وأصحاب المصلحة في رسم استراتيجية وطنية للتنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة والتي يمثل تطويرها وتنميتها أهمية كبيرة للتنمية الحضرية الشاملة للبلاد.
وأعد هذه المقالة بداية لفتح حوارات ولقاءات وندوات لإنضاج مشروع قومي واستراتيجية وطنية تتوج بإذن الله إلى تنمية شاملة للمحافظات المتوسطة والصغيرة بتعاون الجميع.
أشكر الأستاذ أديب بن محمد المحيذيف على هذا الطرح القيم، وادعوا كافة القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية إلى النظر في التوصيات وتفعيلها.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كتبـــه
د. عبد الرحمـــــن بن أحمد الصايـــل
دكتوراه في التنمية الحضرية والحكومية
جامعة إيراسموس روتردام - هولنـــدا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

بين يديكم مقال لطيف اطرح من خلاله خارطة طريق مقترحة لتنمية المحافظات المتوسطة والصغيرة بالمملكة العربية السعودية إيماناً بدورها الكبير في التنمية الحضرية الشاملة في بلادنا المباركة.

في كل شبرًا من بلادنا تجد التنوع، والتميز، وتجد المجتمع المتفاعل، وتجد التاريخ، والحضارة والموروث الشعبي.

تتمايز كل منطقة، ومحافظة، ومركز عن غيرها في تقديـم كل ما يخدم سكانها، وتجد فيها التنـوع بما يحقق القيمة المضافـة التي من الممكن استغلالها والإفادة منها لنفع سكانها وزائريها.

ومن المتعارف عليه أن الدول والحكومات يتركز نشاطها عادة في التنمية الحضرية في المدن الرئيسة ذات الكثافة السكانية العاليـة، وقـد عبرت رؤية المملكة **2030**، في ركائزها الثلاث (مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح)، وجعلت من أهدافها تصنيف **3** مدن سعودية ضمن أفضل **100** مدينة في العالم.

ومعلوم أن غالبية دول العالم تبني اقتصاداتها على المدن الرئيسة، وحجم الناتج المحلي يعتمد على كفاءة التنمية الحضرية والاقتصادية فيها، مما يجعلنا نتطلع إلى دور محوري، ورئيس يتبناه القطاع الخاص، والقطاع غير الربحي في تنمية المحافظات المتوسطة والصغيرة لرفع جودة الحياة، وتحسين المعيشة ورفع الناتج المحلي لهذه المحافظات عبر سلسلة من الأهداف والمؤشرات والبرامج المختلفة.

لقد زادت الأهمية النسبية للمدن المتوسطة في دورها في دعم التنمية الحضرية، حيث عقدت هيئـة الأمم المتحدة مؤتمراً لهذا الغـرض في اليابان عام **1982**، وكذلك انعقاد المؤتمر التاسع عشر للاتحاد المعماري العالمي في برشلونة، وفي قمة الأمم المتحدة عام **1996** وجاء التأكيد على أهمية البحث حول دور المدن المتوسطة والصغيرة في التحضر العالمي.

وتشير إحصاءات وزارة الداخلية، بوجود **13** منطقة إدارية تضم **141** محافظة و**1528** مركزاً إدارياً ·

ومن خلال البحث الخاص وجدت أن ما بين **24** مليون إلى **25** مليون نسمة يسكنون في **25** مدينة رئيسة وباقي السكان والذين يقارب عددهم بين **10** مليون إلى **11** مليون يسكنون المحافظات المتوسطة، والصغيرة وما يتبعها من مراكز إدارية، وهذا يمثل **29%** من سكان المملكة العربية السعودية.

## الهدف من هذه المقال

يهدف هذا المقال إلى طرح خارطة طريق لتنمية المحافظات المتوسطة والصغيرة بالمملكة عبر الشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي، بما يرفع مستوى التنمية وتحسين المعيشة لسكانها، لنقل هذه المحافظات من مفهوم التنمية الريفية المعتمد على مكافحة الفقر، والأمية، والإسهام في التمكين الاقتصادي للفئات الهشة إلى مفهوم التنمية الحضرية القائم على الاقتصاد، ورفع الناتج المحلي للمحافظات، وتوفير فرص العمل .

ويهدف المقال أيضًا إلى طرح تصور مقترح عن كيفية تحويل المحافظات المتوسطة والصغيرة مع المراكز الإدارية التابعة لها إلى مناطق متروبولية ممتدة تتناغم فيما بينها اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً وتحافظ على هويتها المحلية.

- **ونؤكد أن التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة يجب أن يتوفر لها شرطان أساسيان :**
  - رغبة أكيدة لدى المسؤولين، والسكان، والعوائل المنتمية لها لتنمية المحافظة .
  - توفر الموارد الممكنة للتنمية الحضرية سواءً كانت مادية، أو مالية، أو بشرية، أو معلوماتية، أو تقنية . حسب القدرة ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ).

# مصطلحات ومفاهيم

من خلال البحث والاطلاع وجدت مجموعة من المصطلحات المتنوعة مثل التنمية الحضرية، والتنمية الريفيــة، والتنمية المستدامة.
وبعيداً عن مناقشة هذه المصطلحات والفروقات بينها، من الممكن أن نعرف مفهوم تنمية المحافظات والمتوسطة والصغيرة على أنها (عملية منظمة من خلال التخطيط والتطوير المستدام للبنية التحتية، والخدمات الأساسية، والبيئة العمرانية بهدف تحسين جودة الحياة للسكان، وتوفير بيئة متكاملة من حيث السكن، البنية التحتية، النقل، الخدمات، والفرص الاقتصادية، مع الحفاظ على الاستدامة البيئية وما ينتج عن ذلك من تغيرات إيجابية اجتماعية واقتصادية، وعمرانية بمشاركة إيجابية فاعلة تشمل كل الفئات من السكان).

# الأبعاد الرئيسة للتنمية الحضرية

- **تقوم التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة على أربعة أبعاد رئيسة وهي :**
  - البعد الاقتصادي
  - البعد الاجتماعي
  - البعد البيـــــئي
  - البعد الثقافي والهوية المحلية

ويتمحور دور المسؤولين والسكان في السعي والمشاركة لرفع كفاءة هذه الأبعاد واستعرض باختصار تفاصيل كل بعد من هذه الأبعاد الأربعة في الآتي:

## أولاً: البعد الاقتصادي

ويعتبر من أهم أبعاد التنمية الحضرية ويعتمد على الآتي:

قدرة المحافظة على الإنتاج سواء خدمات أو منتجات من خلال الزراعة أو التصنيع أو تشييد مناطق الجذب السياحي أو تقديم الخدمات التعليمية والصحية واللوجستية، وكذلك وجود مراكز دعم رواد الأعمال لتأسيس شركاتهم التجارية وتوطينها في المحافظة.

قدرة المحافظة على خلق الوظائف من خلال جذب الجهات شبه الحكومية والشركات التجارية والجامعات والمعاهد المهنية لفتح فروع أو مصانع في المحافظة أو السعي لتوسيع أعمال الشركات المحلية.

قدرة المحافظة على زيادة عدد السكان بما يتناسب مع مواردها وخصائصها المكانية والجغرافية من خلال استقطاب المتقاعدين وذوي الدخل المحدود من المدن الرئيسة أو انتقال سكان المراكز الإدارية التابعة لها للسكن في المحافظة أو زيادة أعداد الزوار في المواسم وغيرها.

ولا شك أن التنمية الاقتصادية في المحافظات المتوسطة والصغيرة ترتكز بشكل أساسي على الميزة التنافسية للمحافظة.

**وهنا عدد من الميزات التنافسية التي ممكن أن تستفيد منها المحافظة في تنميتها الاقتصادية:**

- الموقع الجغرافي: سواءً كانت المحافظة تقع في مركز المنطقة التي تتبعها أو تقع على الطرق الرئيسة التي تربط بين مناطق المملكة، وهذا الموقع يعزز من قدرة المحافظة أن تكون مركزاً للخدمات اللوجستية أو التعليمية أو الطبية أو إقامة الفعاليات الثقافية والرياضية والمعارض أو تتميز طبيعتها الجغرافية بالتنوع الجاذب للسياح والزوار.
- توفر الموارد الطبيعية: كالأراضي الزراعية ووفرة المياه الجوفية والمعادن والثروات الطبيعية.

- **الارتباط بالتاريخ:** ويعني ارتباط المحافظة بأحداث تاريخية مثل الغزوات والمعارك أو تكون موطن لشخصيات تاريخية أو تحوي آثار ومواقع أثرية مذكورة في قصائد الشعراء وكتابات الرحالة أو وجود قرى ومباني أثرية تعكس حياة الأجداد السابقين.
- **التراث الثقافي والهوية المحلية:** لكل محافظة طابعها الثقافي وهويتها المحلية سواء الاحتفالات الشعبية أو أنواع خاصة من الأطعمة أو طريقة تصميم الملابس أو الصناعات الحرفية المحلية، ووجود المتاحف الشعبية التي تحكي تاريخ المحافظة.
- **الاستدامة البيئية والقدرة على التوسع:** ويعني توفر أراضي قابلة للتوسع الزراعي والصناعي والسكني دون أن يؤدي استخدامها إلى أي أضرار بيئية.

الميزة التنافسية لا تعني أن المحافظة يجب أن تكون الأفضل في كل شيء، بل أن تحدد المجال أو القطاع الذي يمكن أن تكون الأفضل فيه نسبيًا، ثم يتم البناء عليه بدعم حكومي، أو استثمار خاص، أو تطوير قدرات محلية .

**ومن الأنشطة الاقتصادية المناسبة للمحافظات المتوسطة والصغيرة :**

الصناعات المتوسطة والخفيفة.

الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد.

السياحـــة والترفيه والرياضـة.

الزراعـــة والـثروة الحيوانيـة.

وهذه الأنشطة ممكن تؤسس من خلال أبناء المحافظة أو استثمارات من رجال الأعمال المنتمين لها أو يقوم المسؤولون في المحافظة ولجنة الأهالي بتسويق هذه الفرص على الشركات التجارية وجذب الاستثمارات الخارجية حسب تقارير دراسات الجدوى.

## ثانياً : البعد الاجتماعي

دائمًا المجتمع المستقر اجتماعيًا أكثر جذبًا للاستثمار ويساهم في تحسين جودة الحياة ويحفّز بقاء الكفاءات واستقطابها ويقلل من الهجرة، **ويعتمد البعد الاجتماعي على الآتي :**

- توفير الخدمات الأساسية وهي :

الغذاء والمياه من خلال الاستثمار في الأسواق الغذائية والمطاعم والمقاهي .

جودة التعليم من خلال توفر المباني المدرسية النموذجية ورفع مستوى التحصيل الدراسي للطلبة، بالإضافة إلى وجود فروع للجامعات أو معاهد التدريب التقني والمهني لخدمة الطلبة ما بعد التعليم العام .

الخدمات الصحية من خلال العناية بالمستشفى العام وتوفر كافة احتياجاته لعلاج المرضى،ودعم العيادات والمراكز الطبية الأكثر حاجة مثل مراكز غسيل الكلى وغيرها وتوفر الأدوية بما يغطي احتياج المحافظة .

الإسكان من خلال توفير الأراضي والمشاريع السكنية ومعالجة قضايا السكن العشوائي أو غير المخطط، ودعم الإسكان الميسر لذوي الدخل المحدود وتوفر الوحدات السكنية المخصصة للإيجار اليومي أو الشهري أو السنوي .

- رفع مستوى السلامة والأمن: من خلال وجود أقسام للشرطة والدفاع المدني ومكافحة الجريمة والمخدرات، وتفعيل دور اللجان الأهلية لتسوية أي نزاعات أو خلافات قد تظهر بين الأهالي للمحافظة على السلم الأهلي والمجتمعي، بالإضافة إلى الاهتمام بسلامة الطرق وتوفير وسائل نقل آمنة والتقليل من الحوادث المرورية .
- تعزيز المشاركة المجتمعية: من خلال تأسيس الجمعيات الأهلية وفقاً للاحتياجات التنموية للمحافظة وتسهيل فرص التطوع والمبادرات المجتمعية وتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الهشة وتمكينهم، بالإضافة إلى مساهمة الأهالي في تقديم المقترحات وصناعة القرارات المتعلقة بالبيئة والخدمات العامة والسلامة ونحو ذلك .

- تنمية القدرات البشرية المحلية: ونعني بذلك تطوير المهارات، المعرفة، القيم، والسلوكيات التي يحتاجها سكان المحافظة ليكونوا أكثر قدرة على المشاركة في التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى حياتهم وتولي أدوار قيادية محليًا في المستقبل وذلك من خلال تقديم برامج مهنية وتدريبية والتشجيع على التعلم مدى الحياة ودعم المجتمعات المهنية داخل المحافظة وعقد اللقاءات التثقيفية والتوعية والندوات ونحو ذلك.

## ثالثاً: البعد البيئي

يُقصد بالبعد البيئي ضمان توازن العلاقة بين الإنسان والمكان، بحيث يتم استخدام الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، والحفاظ على جودة الهواء والمياه والتربة، وتوفير بيئة صحية للأجيال الحالية والمستقبلية.

وهذا ما قصده الباحثون في حديثهم حول التنمية المستدامة حيث عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقرير الصادر سنة 1987 م على أنها «: تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة (Brundtland) الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم».

وفي العادة فإن المحافظات المتوسطة والصغيرة تملك مخزوناً محدوداً من الموارد الطبيعية والمياه الجوفية وأي سوء استخدام لهذه الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى أضرار مستقبلية تؤثر على الأجيال القادمة، لذا جاءت الدعوات للسلطات المحلية والسكان إلى المحافظة على هذه الموارد الطبيعية وعدم الإفراط في استخدامها أو القيام بأي أنشطة تؤدي إلى تلوثها أو استنزافها والبحث عن طرق مبتكرة للمحافظة على البيئة مثل الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري ومعالجة النفايات ونحو ذلك .

كما تمتلك المحافظات المتوسطة والصغيرة مساحات شاسعة خارج النطاق العمراني تحوي العديد من الأشجار والفياض والأودية، تعتبر أماكن تنزه واستجمام لسكان المحافظة وزوارها، وأن من أولويات التنمية الحضرية سلامة هذه الأماكن من أي تعديلات غير مسؤولة أو تلوث أو تعديات غير مشروعة وهو دور أصيل للمسؤولين في المحافظة والأهالي والسكان.

## رابعاً: البعد الثقافي والهوية المحلية

التنمية الحضرية ليست مجرد مباني وأسواق ومصانع، ولكنها بناء علاقة متوازنة بين الإنسان والمكان، هذه العلاقة تقوم على الأساس الثقافي والهوية المحلية الخاصة بكل محافظة.

ويضعف الانتماء للبيئة المحلية عندما تتشابه مع غيرها وتتناسخ، لكل بيئة ومجتمع محلي خصائصه الجغرافية والمكانية والثقافية والتراثية، لذا فمن مسلمات التنمية الحضرية المحافظة على هذا الإرث المحلي وتمييزه عن غيره من الثقافات الأخرى.

لذا من المهم عند رسم الخطط التنموية للمحافظات التركيز على صناعة هوية محلية ودعم الفعاليات الشعبية واللهجات المحلية، وتأسيس مراكز وقرى تراثية تعكس الموروث الثقافي للمحافظة، لا أن تتحول هذه المحافظات المتوسطة والصغيرة إلى نسخ مصغرة من المدن الرئيسة فتفقد دورها التنموي والمجتمعي .

**وهنا أطرح سؤالاً استراتيجياً عميقاُ :**

- كيفية نحول المحافظات المتوسطة والصغيرة مع المراكز الإدارية التابعة لها إلى مناطق متروبولية ذات بعد ثقافي واجتماعي واقتصادي موحد ومستدام؟

هل ممكن أن ننقل هذه المحافظات المتوسطة والصغيرة ومراكزها التابعة لها إلى مركز عالمي للرعاية الصحية الريفية أو مركز إقليمي للسياحة الريفية، هل ممكن أن تتحول هذه المحافظات إلى أودية للابتكار وريادة الأعمال ودعم الموهوبين على المستوى الوطني والإقليمي أو مناطق مناسبة للرياضات الصحراوية؟

وللإجابة على هذا السؤال يستلزم قيام المسؤولين والأهالي ورجال الأعمال والعوائل المنتمية إلى رسم إطار استراتيجي يوضح الممكنات والفرص والقدرات المحلية وما يجب أن تصل إليه المحافظة وإعداد خطط تنفيذية لها برعاية وتنسيق مع أمارات المناطق ووزارة البلديات والإسكان والجهات ذات العلاقة.

## دور القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في التنمية الحضرية للمحافظات المتوسطة والصغيرة

**للقطاع الخاص دور كبير في التنمية الحضرية للمحافظات المتوسطة والصغيرة يتمثل في ثلاثة مسارات :**

- الأول: المساهمة في رفع الناتج المحلي للمحافظات من خلال تأسيس وتوطين أنشطة اقتصادية متنوعة أو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحلية وتوسيع أعمالها .
- الثاني: المساهمة في توفير الفرص الوظيفية من خلال فتح فروع للشركات داخل هذه المحافظات ودعم التعليم والتدريب وتنمية القدرات المحلية .
- الثالث: تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في التنمية الحضرية مثل تعبيد الطرق واستحداث المنتزهات والحدائق العامة وتصميم المجسمات الجمالية والمساهمة في توفير الاحتياجات الأساسية مثل المساجد والمباني المدرسية والمراكز الطبية والاجتماعية.

**وهذه أمثلة على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المحافظات المتوسطة والصغيرة والتي كان لها أثر كبير على جودة الحياة فيها ورفع مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان :**

المدينة الصناعية بسدير عام 2009

مدينة للثروة الحيوانية في الشرق الأوسط بقيمة 9 مليارات ريال بمحافظة حفر الباطن تستهدف توظيف 13 ألف وظيفة لأبناء المحافظة .

المشاريع السياحية بمحافظة العلا بقيمة 15 مليار دولار وتستهدف خلق 38 ألف وظيفة عام 2035

تدشين شركة نادك بالشراكة مع مجموعة المهيدب لشركة الراعي الوطنية للمواشي بقيمة 2 مليار ريال بمنطقة حائل بما يسهم في زيادة الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتمكين صغار المربين، وتحقيق استدامة القطاع .

**كما أن القطاع غير الربحي له دور بارز في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة والمساهمة في سد الفجوات التنموية التي لا يعمل عليها القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ومنها :**

توفير الاحتياجات الأساسية للفئات الهشة مثل الغذاء والكسوة والتعليم والصحة والإسكان.

التمكين الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للأسر الأكثر حاجة وتمويل المشروعات المحلية المتوسطة والصغـيرة.

تعزيز المشاركـــة المجتمعيـــة والتطوع وتأسيس الجمعيات التخصصية والأوقاف حسب الاحتياجات التنموية للمحافظات وتشجيع السكان على تقديم المبادرات المجتمعية المختلفة.

استحداث أماكن عامة واستصلاح الأحياء والقرى الشعبية لتكون مناطق جذب واستجمام للسكان والأهالي والزوار وتعزز الروابط المجتمعية بين السكان.

**ولعل من أبرز الأمثلة على دور القطاع غير الربحي** في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة، ما قامت به أوقاف الشيخ محمد بن إبراهيم الخضير. رحمه الله. من دعم التنمية الحضرية بمحافظة رياض الخبراء، جهود مذكورة ومشكورة وامتثال لقوله صلى الله عليه وسلم (خيركم خيركم لأهله)

لقد اهتم الشيخ محمد الخضير ومن بعده ناظر الأوقاف سعادة الوجيه الأستاذ خالد بن محمد الخضير على التنمية الحضرية في المحافظة من خلال التعليم وبناء المباني المدرسية النموذجية وصيانتها وتأثيثها، وتأسيس معهد محمد الخضير للعمارة والتشييد، وكلية محمد الخضير التقنية، ومركز محمد الخضير للموهبة والإبداع ومدارس محمد الخضير للموهوبين .

وفي البعد الاجتماعي مكنت الأوقاف كافة الجمعيات الأهلية بالمحافظة ودعمت الاحتفالات الشعبية للأهالي وتعبيد عدد من الطرق الرئيسة في المحافظة وحصول المحافظة على شهادة المدن الصحية باعتماد من منظمة الصحة العالمية.

وفي البعد الثقافي عملت الأوقاف على ترميم قرية النفيِّد التراثية والمحافظة على المباني والمنازل التراثية لتكون منطقة جذب سياحي للأهالي والسكان ومكان لإقامة الفعاليات الشعبية والاحتفالات الوطنية وتجمع لزوار المحافظة من العوائل المنتمية لها وغيرهم من الزوار، كما شيدت الأوقاف مركز محمد الخضير الثقافي.

هذه الجهود المباركة تستحق التوثيق والنمذجة والتعريف لتكون نموذجاً يُحتذى به في كافة محافظات المملكة العربية السعودية.

## مؤشرات التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة :

من المعلوم أنه لا يمكن إدارة أي تنمية أو برنامج غير قابل للقياس، وعليه فهذه مجموعة من مؤشرات لقياس التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة والتي من خلالها نستطيع **تقييم مدى التطور والتقدم في التنمية الحضرية على المدى القريب والبعيد كالآتي :**

النمو في الناتج المحلي للمحافظة.

زيادة عدد السكان.

- **المؤشرات الاقتصادية مثل:** عدد الاستثمارات الخارجية، عدد الشركات، عدد الوظائف، نسبة البطالة معدل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونحو ذلك.
- **المؤشرات الاجتماعية مثل:** نسبة الفقر والجريمة، عدد منظمات القطاع غير الربحي، تبرعات الأهالي، معدل المشاركة المجتمعية، عدد المتطوعين،نسبة رضى السكان عن الخدمات العامة والاتصالات والبنية التحتية ونحو ذلك.
- **مؤشرات الخدمات الرئيسة:** توفر الغذاء والمياه، مستوى الخدمات التعليمية والصحية والإسكان.
- **المؤشرات البيئية:** جودة الهواء، جودة المياه، إدارة النفايات، مكافحة التلوث، التشجير والمساحات الخضراء ونحو ذلك.
- **المؤشرات الثقافية:** رضى السكان والعوائل المنتمية للهوية المحلية، مؤشرات الارتباط السكاني (كم نسبة من يعودون أو يختارون السكن في المحافظة؟)، عدد الفعاليات الثقافية، رضى السكان عن القرى التراثية، ونحو ذلك.

هذه المؤشرات تحسب على أساس سنوي أو أساس ثلاث سنوات حسب المؤشر وطريقة قياسه وحسب المحافظة وتوفر الإمكانات المتاحة لرصد التنمية الحضرية بطريقة مناسبة.

# التـوصيـــات

**في ختـــام هذه المقـــال اطـــرح بين يديكم عدداً من التوصيات التي تساهم في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة :**

- تطلق وزارة البلديات والإسكان مؤسسة أهلية معنية بالتنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة ويكون دور هذه المؤسسة دعم وتمكين المحافظات على التنمية الحضرية وقياسها وإعداد الخطط والبرامج وإصدار الشهادات والرخص والجوائز المعنية بذلك وإدارة التنسيق والشراكات مع الشركات والجهات المهتمة بالتنمية الحضرية وعقد اللقاءات والندوات والملتقيات وورش العمل لتجويد الممارسات في هذا المجال .
- تحسين وتطوير التشريعات والأنظمة والقوانين لمنح القطاع الخاص والقطاع غير الربحي دور أكبر في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة مع وجود امتيازات خاصة تناسب كل قطاع .
- يستحدث المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي تصنيفاً جديداً للمؤسسات والجمعيات الأهلية بمسمى التطوير الحضري للمحافظات وتتبع فنياً وزارة البلديات والإسكان .
- جائزة سنوية للمحافظات الأكثر ازدهاراً من حيث رفع الناتج المحلي وخلق الوظائف والزيادة في السكان وجودة الخدمات العامة والتعليم وغير ذلك .
- دعم تأسيس صناديق وقفية للتنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة .
- تشجيع الجامعات ومؤسسة التدريب التقني والمهني والشركات التعليمية على الاستثمار وفتح فروع لها في المحافظات المتوسطة والصغيرة .

- دعوة الجامعات والمؤسسات التعليمية لإطلاق مسارات تعليمية مهنية واحترافية في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة.
- دور أكبر للشركات والصناديق العائلية لدعم التنمية الحضرية في المحافظات التي ينتمون إليها.
- تعزيز المشاركة المجتمعية بين الجهات الحكومية وسكان المحافظات المتوسطة والصغيرة.
- تعزيز دور التقنية في تحسين وتجويد التنمية الحضرية بالمحافظات المتوسطة والصغـيرة.
- إنشاء مراكز لدعم رواد الأعمال والموهوبين وتأسيس الشركات الناشئة داخل المحافظة.
- دعم الأبحاث والدراسات المتخصصة في التنمية الحضرية في المحافظات المتوسطة والصغيرة.
- تأسيس مركز للإعلام والتسويق والشركات في المحافظات المتوسطة والصغيرة ليكون مركز تواصل بين المحافظة والجهات ذات العلاقة.

## في الختـــــام

**يعد هذا المقال خطوة أولى أحاول من خلالها شحذ الهمم للتفكير، والبحـث لتميكن المجتمعات المحلية في المحافظات المتوسطة والصغيرة للتنمية الحضرية والتقدم والازدهار بما ينفعهم في دينهم ودنياهم، والمجال في هذا كبير والحاجة ماسة إلى إلقاء المزيد من الدراسات في هذا الاتجاه، ولا شك أن أول الغيث مقال مختصر**
**والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد**

المراجع:


01 / استراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة الجزائر - الباحث رابح هزيلي - مجلة العلوم الاجتماعية العدد 21 ديسمبر عام - 2025

02 / استراتيجيات التنمية الحضرية دراسة الاستراتيجية المناسبة لتحقيق تنمية حضرية في دمشق - المهندسة وسام عبدو - 2007

03 / دليل (الخطة الحضرية الجديدة) - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية -2020

04 / الذكاء الاصطناعي في المدن الذكية - سدايا - يونيو 2024

05 / المدن الذكية والمستدامة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإلسكوا) الأمم المتحدة - 2020

06 / تقرير عن المدن الذكية - مركز استشراف التقنية / وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات - 2023

07 / دور المدن المتوسطة الحجم في التنمية الحضرية - د.مرفت أحمد خلاف -المجلة المصرية للتغير البيئي المجلد السادس أكتوبر- 2014

08 / التنمية الحضرية المستدامة في الجزائر (ماجستير) - شرفيوي فاطيمة حمودي كريمة - 2016

09 / البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة أ.د حافظ بن عمر

10 / تقرير عن المدن الصغيرة دعم للعاصمة - جريدة الرياض - مارس 2021